

Distr.: General
30 August 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 79 (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

المحيطات وقانون البحار

المحيطات وقانون البحار

تقرير الأمين العام**

موجز

يقدم هذا التقرير، الذي يغطي الفترة من 1 أيلول/سبتمبر 2020 إلى 31 آب/أغسطس 2021، عملاً بالفقرة 364 من قرار الجمعية العامة 239/75. وهو مقدم أيضاً إلى الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، عملاً بالمادة 319 من الاتفاقية. ويقدم هذا التقرير معلومات عن التطورات والمسائل المتصلة بشؤون المحيطات وقانون البحار، بما في ذلك تنفيذ القرار، لا سيما في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وصناديقها وبرامجها، وكذلك في إطار الهيئات المنشأة بموجب الاتفاقية.

* A/76/150.

** يتضمن هذا التقرير موجزاً لأهم التطورات الأخيرة وأجزاء مختارة من مساهمات الوكالات المتخصصة والصناديق والهيئات ذات الصلة. وبسبب الحدود المفروضة على عدد كلمات التقارير الصادرة بتكليف من الجمعية العامة، تتوافر نسخة مسبقة غير محررة من التقرير، مشفوعة بحواشٍ شاملة، في الموقع الشبكي لشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على الرابط التالي:

www.un.org/depts/los/general_assembly/general_assembly_reports.htm



الرجاء إعادة استعمال الورق

230921 160921 21-11991 (A)



أولا - مقدمة

- 1 - توفر المحيطات ونظمها الإيكولوجية، التي تغطي أكثر من 70 في المائة من سطح كوكب الأرض وتشكل 95 في المائة من الغلاف الحيوي، فوائد حيوية لسكان العالم، بما في ذلك تنظيم المناخ، وحماية السواحل، والغذاء، والعمالة، والترفيه والرفاه الثقافي.
- 2 - ولما كان أكثر من 3 بلايين شخص يعتمدون على المحيطات لكسب رزقهم وشحن أكثر من 80 في المائة من التجارة العالمية عن طريق البحر، لذا تسهم المحيطات ومواردها إسهاما كبيرا في القضاء على الفقر وفي النمو الاقتصادي المستدام والأمن الغذائي. وترتبط صحة المحيطات ارتباطا وثيقا برفاه الإنسان.
- 3 - ورغم أن المحيطات توفر فوائد كبيرة للتنمية البشرية، فإن هذه الفوائد، وعمليات المحيطات ذاتها وخدمات النظم الإيكولوجية ذات الصلة التي توفرها، لا تزال مهددة بفعل مجموعة واسعة من الضغوط البشرية المنشأ، بما في ذلك تغير المناخ، وصيد الأسماك غير المستدام، والأنواع المغيرة، والتلوث والمواد الخطرة (بما في ذلك البلاستيك)، والضوضاء البشرية المنشأ، والتنمية الساحلية، واستخراج النفط والغاز.
- 4 - وتعرض هذه الضغوط العديد من الفوائد التي توفرها المحيطات للمخاطر، بما في ذلك خدمات النظم الإيكولوجية الحيوية مثل تخزين الكربون وتوليد الأكسجين، والموائل الهامة للحياة البحرية وحماية السواحل، مثل أشجار المانغروف والشعاب المرجانية. وقد أدى الفشل العام في تحقيق الإدارة المستدامة المتكاملة للسواحل والمحيطات إلى زيادة المخاطر.
- 5 - وكثير من التغيرات في المحيطات والصفائح الجليدية ومستويات سطح البحر العالمية لا رجعة فيها الآن لفترة تتراوح بين قرون وآلاف السنين، كما أفاد مؤخرا الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ⁽¹⁾.
- 6 - وفي الوقت الذي يواصل فيه المجتمع العالمي جهوده من أجل التعافي بشكل أفضل من مرض فيروس كورونا (جائحة كوفيد-19)⁽²⁾، فإنه يواجه تحديات هائلة في ضمان صحة المحيطات اليوم ولأجيال المقبلة. وقد تقلص إلى حد كبير التقدم المحرز في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك هدف التنمية المستدامة 14 (حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها المستدام للتنمية المستدامة)، وغاياتها العشر، التي انتهت صلاحية بعضها في عام 2020، أو تقلصت إلى حد كبير أو توقفت في بعض المناطق أو حتى انعكس اتجاهها.
- 7 - ويتيح عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة فرصة للمجتمع الدولي لتعزيز الفهم العلمي للمحيطات والبحث العلمي البحري من أجل تقوية وتحسين استدامة المحيطات⁽³⁾.
- 8 - ويسلط هذا التقرير الضوء على الأنشطة والتطورات الرئيسية المتصلة بشؤون المحيطات وقانون البحار، بما في ذلك الأنشطة والتطورات التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات

(1) انظر www.ipcc.ch/report/ar6/wg1.

(2) انظر www.un.org/en/coronavirus/un-response.

(3) انظر www.oceandecade.org.

الحكومية الدولية فيما يتعلق بقرار الجمعية العامة 239/75. واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار هي الإطار القانوني لجميع الجهود والأنشطة في هذا الصدد، وهي "دستور المحيطات" في العالم.

9 - وينبغي قراءة التقرير بالاقتران مع التقارير الأخرى ذات الصلة بالمحيطات وقانون البحار، التي أصدرتها الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالاستعراض. وينبغي أيضا قراءته بالاقتران مع المساهمات الأكثر تفصيلا المقدمة من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية⁽⁴⁾.

ثانيا - أثر مرض فيروس كورونا (جائحة كوفيد-19) على قضايا المحيطات

10 - لا يزال مرض فيروس كورونا (جائحة كوفيد-19) يؤثر على المحيطات وأنشطة والمحيطات في جميع أركان التنمية المستدامة، وإن اختلفت الآثار وسرعة التعافي، مع تأثير الاقتصادات الضعيفة القائمة على المحيطات، لا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا، بشكل خاص.

11 - وأظهرت التجارة البحرية، وهي العمود الفقري للتجارة الدولية والاقتصاد العالمي، علامات تعاف بعد ترديها في بداية الجائحة. غير أن الجائحة قد تكون لها آثار دائمة، نظرا للتحويلات في سلاسل التوريد وتفضيلات المستهلكين، والاتجاهات التكنولوجية والرقمنة المتسارعة، وزيادة التركيز على تقييم المخاطر وإدارتها وبناء القدرة على الصمود.

12 - وساهمت عمليات التلقيح الناجحة في التعافي الاقتصادي مع تخفيف القيود المفروضة على السفر؛ غير أن السياحة البحرية والساحلية انخفضت بنسبة 70 في المائة تقريبا في عام 2020.

13 - واستمرت جائحة كوفيد-19 في التأثير سلبا على مصائد الأسماك العالمية من خلال أمور منها المرض ونقص اليد العاملة وانخفاض أنشطة صيد الأسماك وانخفاض الطلب من شركاء سلسلة القيمة، مع ما ترتب على ذلك من عواقب متعددة الأوجه على عمال الأسماك وصغار الصيادين وتجار التجزئة، من بين أمور أخرى. واستمرت أنشطة الامتثال حيثما أمكن القيام برصد إلكتروني عن بعد؛ على أن عمليات الفحص المادي المباشرة لمصائد الأسماك كانت مقيدة. وكانت لهذه الجائحة أيضا أثر على أنشطة البحث، بما في ذلك جمع البيانات، وتطويرها، وإنفاذ تدابير الحفظ والإدارة وبناء القدرات. وواجه إنتاج الأسماك الطازجة، بما في ذلك من جانب صغار الصيادين، تحديات متعددة، في حين كانت أنشطة مصائد الأسماك الأخرى أقل تأثرا، بما في ذلك الأنشطة التي تقوم بها بعض أساطيل الصيد في مياه بعيدة.

14 - وتأثرت الفئات المعرضة للأذى، بما فيها العاملون في القطاع غير الرسمي، مثل صغار الصيادين والعمال المهاجرين والأقليات الإثنية، فضلا عن النساء والأطفال، بشكل خاص بالاضطرابات الاقتصادية وانعدام الحماية الاجتماعية. وانخفض عدد البحارة الذين يواجهون صعوبات متصلة بالجائحة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، غير أن الكثيرين منهم ما زالوا يواجهون قيودا من حيث السفر، والإعادة إلى الوطن، وتغيير الطاقم، والحصول على الرعاية الطبية. وتسببت الشواغل المتعلقة بالصحة العامة، بما في ذلك القيود ذات الصلة على السفر، في خلق صعوبات إضافية للأشخاص الذين يلتمسون اللجوء، واستمر السفر غير النظامي وغير الآمن عن طريق البحر.

(4) جميع المساهمات متاحة على الرابط التالي: www.un.org/Depts/los/general_assembly/contributions76.htm.

15 - وأبلغ عن آثار على البيئة البحرية بسبب التغيرات في أنماط الإنتاج والاستهلاك والتحديات في الإدارة والإنفاذ. وقد أسفرت الجائحة عن فوائد قصيرة الأجل لبعض النظم الإيكولوجية والأنواع البحرية من جراء انخفاض النشاط الاقتصادي. كما استخلصت دروس من انخفاض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في عام 2020؛ غير أنه لا يتوقع حدوث انخفاضات طويلة الأجل ما لم يُنتهج انتقال منخفض الكربون في فترة التعافي بعد الجائحة. كما ظلت الآثار الناجمة عن زيادة توليد النفايات البلاستيكية المتصلة بالجائحة مصدر قلق.

16 - واستمر بعض أنشطة جمع البيانات والبحوث على الرغم من الظروف الصعبة. وأبلغ عن آثار على نظم الرصد والإنذار بسبب انخفاض النشاط العلمي خلال الجائحة. ومن المتوقع أن يؤدي انخفاض الاتجاهات في تدفقات بيانات رصد المحيطات، وعمليات الرصد من السفن التجارية، والمخاطر التي من المتوقع أن تتحلل فيها المنصات المستقلة، والعوامات السطحية، وطوافات جمع المعلومات تحت سطح الماء إلى إعاقة التنبؤ وخلق ثغرات في سجلات الرصد. واستمر بذل الجهود لتقييم أثر الجائحة على الاستثمارات في علوم المحيطات وعلى القدرة على التخفيف من آثاره.

17 - وقد أُجل أو تأخر العديد من اللقاءات الحكومية الدولية؛ غير أنه تم بنجاح اعتماد صيغ افتراضية أو مختلطة للاجتماعات أو المشاورات أو جلسات الاستماع. ولا تزال القيود المفروضة على السفر تعوق تنفيذ برامج بناء القدرات والمساعدة التقنية، رغم أن وسائل التنفيذ الافتراضية وغيرها من وسائل التنفيذ عن بعد تتيح فرصا لتقديم المساعدة واستكشاف نماذج جديدة للمشاركة والوفاء بالولايات. وتناولت أنشطة عديدة على وجه التحديد أثر جائحة كوفيد-19 ومسارات التعافي في المناطق والقطاعات ذات الصلة. واعتمد بعض المنظمات توصيات بشأن الاستجابات السياسية والتعافي وبناء القدرة على الصمود في فترة ما بعد الجائحة، بما في ذلك ضمان إحراز تقدم في حين وقته بشأن أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالمحيطات.

ثالثا - الإطار القانوني والسياساتي

18 - يتألف النظام القانوني الدولي الذي ينظم جميع الأنشطة في المحيطات والبحار من مجموعة متعددة الأوجه من الصكوك القانونية العالمية والإقليمية والثنائية، فضلا عن القوانين واللوائح الوطنية المعتمدة في الإطار القانوني الشامل للاتفاقية. وتستكمل مجموعة واسعة من الصكوك غير الملزمة قانونا، بما في ذلك خطة عام 2030 والقرارات السنوية للجمعية العامة بشأن المحيطات وقانون البحار ومبادئ الأسماك المستدامة، التي توفر التوجيهات والالتزامات والأهداف والغايات المتفق عليها دوليا في مجال السياسات.

19 - ويجب أن تستمر الجهود الرامية إلى إحراز تقدم نحو المشاركة العالمية في الاتفاقية والاتفاقيين المتعلقين بتنفيذها. وحتى 31 آب/أغسطس 2021، ظل عدد الأطراف في اتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال 168 و 91 طرفا، على التوالي. وارتفع عدد الأطراف في الاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982، من 150 إلى 151 طرفا.

20 - وما زال التطوير المستمر للإطار القانوني للمحيطات المنصوص عليه في الاتفاقية يواجه تحديات من جراء الجائحة. وأُجِلت مرة أخرى الدورة الرابعة للمؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام إلى أقرب موعد ممكن ومتاح في عام 2022، ويستحسن أن يكون موعدها خلال النصف الأول من العام. وإن نظر مجلس السلطة الدولية لقاع البحار في مشروع اللوائح المتعلقة باستغلال الموارد المعدنية في المنطقة لا يمكن أن يُستأنف حضورياً، رغم أن العمل استمر بوسائل افتراضية فيما يتعلق بالشروط المالية لعقود الاستغلال. وأصدرت اللجنة القانونية والتقنية التابعة للسلطة مشاريع لمجموعة المعايير والمبادئ التوجيهية الأولية، التي تهدف إلى دعم تنفيذ اللوائح، للتشاور من جانب أصحاب المصلحة. وعملاً بالفقرة 15 من الفرع 1 من الاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982، طلبت ناورو إلى مجلس السلطة أن يُتم اعتماد القواعد والأنظمة والإجراءات اللازمة لتيسير الموافقة على خطط عمل الاستغلال في المنطقة وأشارت إلى أن كيانا ترعاه ناورو يعترزم تقديم طلب للحصول على موافقة على خطة عمل للاستغلال في المنطقة في غضون سنتين.

21 - ومن المقرر الآن عقد مؤتمر الأمم المتحدة المؤجل لعام 2020 لدعم تنفيذ هدف التنمية المستدامة 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها المستدام من أجل التنمية المستدامة في الفترة من 27 حزيران/يونيه إلى 1 تموز/يوليه 2022⁽⁵⁾. ولتوليد زخم نحو ذلك المؤتمر، عقد رئيس الجمعية العامة في 1 حزيران/يونيه 2021 مناقشة مواضيعية رفيعة المستوى بشأن الهدف 14 من أهداف المحيطات والتنمية المستدامة⁽⁶⁾.

22 - وجمعت بيانات ومعلومات عن التصديقات على الاتفاقية والانضمام إليها وتنفيذها، والاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982، واتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. وتبين النتائج أن الدول نفذت هذه الصكوك من خلال أطر قانونية وسياساتية ومؤسسية؛ ومع ذلك، هناك حاجة إلى إحراز مزيد من التقدم في بعض البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً (انظر E/2021/58)⁽⁷⁾.

(5) انظر www.un.org/en/conferences/ocean2022.

(6) انظر www.un.org/pga/75/ocean/; www.un.org/pga/75/wp-content/uploads/sites/100/2021/07/PGA-HLTD-Ocean-1-June-2021-Summary.pdf.

(7) معلومات مجمعة لكل دولة متاحة على الرابط www.unstats.un.org/sdgs/indicators/database.

رابعاً - المناطق البحرية

- 23 - نظراً إلى تحديات محددة متصلة بالجائحة، لم تتمكن لجنة حدود الجرف القاري من مواصلة فحصها للطلبات وقررت عدم عقد دورتيها الثالثة والخمسين والرابعة والخمسين كما كان مقرراً في الأصل. وفي ضوء هذه التحديات، قرر الاجتماع الحادي والثلاثون للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تمديد فترة ولاية الأعضاء الحاليين في اللجنة لمدة خمس سنوات، على أساس استثنائي (SPLOS/31/9 و SPLOS/31/10).
- 24 - وواصلت السلطة الدولية لقاع البحار والمحكمة الدولية لقانون البحار الاضطلاع ببعض الأنشطة، وإن كان ذلك بطريقة محدودة بسبب آثار الجائحة، بما في ذلك التأجيلات والتعديلات العملية.
- 25 - وبالإضافة إلى التطوير المستمر للإطار التنظيمي، وافق مجلس السلطة على خطة عمل، قدمتها جامايكا، لاستكشاف عقيدات متعددة المعادن. وقدمت اللجنة القانونية والتقنية التابعة للسلطة توصيات بشأن طلبات تمديد عقود الاستكشاف التي قدمها سبعة مقاولين.
- 26 - وفي سياق الجزء الخامس عشر من الاتفاقية، هناك عدد من الإجراءات المتعلقة بالمحيطات معروضة حالياً على المحكمة الدولية ومحكمة العدل الدولية، وكذلك على هيئات تحكيم بدعم من المحكمة الدائمة للتحكيم. وللمحكمة الدولية دور هام في تفسير وتطبيق الاتفاقية والاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، المبرمة في 10 كانون الأول/ديسمبر 1982، من أجل تشجيع تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وفقاً للجزء الخامس عشر من الاتفاقية.
- 27 - وأودعت الدول الأطراف في الاتفاقية خرائط و/أو قوائم بالإحداثيات الجغرافية للنقاط المتعلقة بخطوط الأساس والحدود الخارجية للمناطق البحرية، بما في ذلك ملاحظات عن أثر ارتفاع مستوى سطح البحر على المناطق البحرية للدول الساحلية الأطراف في الاتفاقية. ونُشرت "إرشادات بشأن إيداع الخرائط وقوائم الإحداثيات الجغرافية للنقاط لدى الأمين العام بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار" عملاً بالفقرة 363 من قرار الجمعية العامة 19/74. ووردت معلومات أساسية إضافية في مذكرة من الأمانة العامة بشأن ممارسة الأمين العام فيما يتعلق بإيداع خرائط و/أو قوائم بالإحداثيات الجغرافية للنقاط بموجب الاتفاقية (SPLOS/30/12).

خامساً - أهمية البعد الإنساني

- 28 - وفق ما أكدته هذا التقرير، فإن العلاقة التكافلية بين البشر والمحيطات تتعرض لتهديد مباشر من الضغوط التراكمية الناجمة عن طائفة واسعة من الأنشطة البشرية، التي تمس آثارها بشكل غير متناسب المجتمعات الساحلية والفئات المعرضة للأذى، بما في ذلك النساء والفتيات. وقد أدت هذه الآثار، التي تفاقم الآن بسبب جائحة كوفيد-19، إلى إضعاف قدرة البحارة والمجتمعات المحلية العاملة في مصائد الأسماك والقطاعات المعتمدة على المحيطات على الحصول على سبل عيش آمنة ومستدامة والأمن الغذائي من المحيطات، مما أدى إلى انحسار المكاسب في مضمار تحقيق العمل اللائق والمساواة بين الجنسين في القطاعات المتصلة بالمحيطات.

29 - وقد تأثرت الدول الجزرية الصغيرة النامية بشكل خاص تأثراً شديداً بالتعطل الفعلي لحركة السفر والسياحة على الصعيد الدولي بسبب الجائحة. وكان لتغير المناخ آثار كبيرة أيضاً على الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمعات الساحلية في أقل البلدان نمواً، نظراً إلى قدرتها الأقل على التكيف وقابليتها للتعرض للأذى.

30 - وقد تأثرت بشكل خاص النساء اللائي يشاركن أساساً في القطاع غير الرسمي لمصائد الأسماك بصفة معدات وبائعات، ويفتقرن غالباً إلى الحماية الاجتماعية، بتدابير احتواء جائحة كوفيد-19 التي أثرت على مصائد الأسماك، بما في ذلك زيادة خطر الإصابة بالعدوى، لأن أسواق الأسماك ومرافق التجهيز هي أماكن يقع فيها احتكاك عن قرب. وفي حين أن المرأة في طبيعة الاستجابة لجائحة كوفيد-19، فإنها لا تزال ممثلة تمثيلاً ناقصاً في القطاعات التقنية العالية، مثل البحوث المتعلقة بأعماق البحار. ولمواجهة التحديات، واصلت منظومة الأمم المتحدة جهودها لتنفيذ الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة من حيث المساواة بين الجنسين في القطاعات المتصلة بالمحيطات، بما في ذلك في البحوث المتعلقة بأعماق البحار وفي القطاع البحري. كما يجري العمل على فهم آثار ارتفاع مستوى سطح البحر على المناطق البحرية. واتخذت مبادرات محددة لمعالجة ارتفاع مستوى سطح البحر فيما يتعلق بالقانون الدولي وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين والنازحين بسبب تغير المناخ.

ألف - العمالة في البحر

31 - نظراً إلى آثار جائحة كوفيد-19، قامت أعداد كبيرة من البحارة، الذين يواجهون بالفعل ظروف عمل صعبة، بتمديد فترة خدمتهم على متن السفن، حيث لم يكن من الممكن استبدالهم بعد جولات طويلة من الخدمة أو إعادتهم إلى بلدانهم الأصلية. وقد تأثر أكثر من 400 000 بحار على متن السفن في جميع أنحاء العالم في عام 2020، وكان عدد مماثل لهؤلاء ينتظر الانضمام إلى السفن، وغير قادر على العمل. وفي حين انخفضت هذه الأعداد إلى حوالي 200 000 حتى نيسان/أبريل 2021، زادت حالات ترك العمل بسبب الجائحة زيادة كبيرة، مما زاد من تفاقم حالة تغيير الطاقم.

32 - وفي سبيل إيجاد حل للتحديات المتصلة بالجائحة التي يواجهها البحارة ولدعم سلاسل الإمداد العالمية، اتخذت الجمعية العامة القرار 17/75 الذي يدعو الدول إلى تسمية البحارة عمالاً رئيسيين وتنفيذ إطار البروتوكولات الذي أوصت به الصناعة. واتخذت منظمة العمل الدولية قراراً بشأن قضايا العمل البحري والجائحة، يدعو الدول، في جملة أمور، إلى تسمية البحارة عمالاً رئيسيين، وإلى اعتماد التدابير اللازمة لتنفيذ اتفاقية العمل البحري لعام 2006 تنفيذاً كاملاً. واعتمدت لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات التابعة للمنظمة ملاحظات عامة بشأن المسائل الناشئة عن تطبيق اتفاقية العمل البحري لعام 2006، مشددة على ضرورة التطبيق الدقيق للاتفاقية في أوقات الأزمات.

33 - وفي اجتماعها الرابع، اتخذت اللجنة الثلاثية الخاصة المنشأة بموجب المادة الثالثة عشرة من اتفاقية العمل البحري لعام 2006 قراراً بشأن تنفيذ تلك الاتفاقية وتطبيقها عملياً خلال جائحة كوفيد-19. وطلبت اللجنة في القرار، في جملة أمور، إلى منظمة العمل الدولية أن تجدد دعوتها الدول الأعضاء إلى تسمية البحارة ومعاملتهم كعمال رئيسيين، وأن تتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان أن يتمكن البحارة من السفر والعبور والحصول على الرعاية الطبية وإجازات على اليابسة، وألا يطلب منهم البقاء على متن السفينة بعد الفترة المحددة في اتفاق عملهم، وألا تزيد تحت أي ظرف من الظروف عن الحد الأقصى المحدد

لفترة الخدمة. كما اتخذت المنظمة البحرية الدولية ومنظمة العمل الدولية قرارات توصي الدول والسلطات الوطنية ذات الصلة بأن تعطي، في جملة أمور، الأولوية للبشارة في برامجها الوطنية للتلقيح وقاية من مرض فيروس كوفيد-19، وأن تقبل اللقاحات التي تقدمها الدول الأخرى للبشارة، وأن تيسر الحصول على اللقاحات على اليابسة.

34 - وفي تطورات أخرى، واصلت منظمة العمل الدولية والمنظمة البحرية الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة وغيرها من الوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة التعاون لمكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والتصدي للعبودية الحديثة في البحر، وضمان العمل اللائق للبشارة وصيادي الأسماك وغيرهم من العاملين في القطاعات البحرية، بما في ذلك من خلال المشاركة في اجتماعات ومناسبات بعضهم البعض، وتعزيز الامتثال للصكوك الدولية ذات الصلة. ونُشرت أداة جديدة للعناية الواجبة من قبل الاتفاق العالمي للأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة العمل الدولية والمنظمة البحرية الدولية لمساعدة الشركات على تحمل مسؤولياتها عن حماية حقوق الإنسان في البحر.

35 - وتناولت تدابير محددة البشارة والصيادين الإناث، اللاتي يواجهن تحديات خاصة في قطاع يهيمن عليه الذكور تقليدياً. وأبرمت مذكرة تفاهم بين المنظمة البحرية الدولية والرابطة النسائية الدولية للنقل البحري والتجارة لتعزيز المزيد من التنوع والإدماج من خلال تعزيز أنشطة التعاون في المجال البحري. وأطلقت المنظمة البحرية الدولية والرابطة النسائية الدولية للنقل البحري والتجارة دراسة مشتركة لجمع وتحليل البيانات عن عدد النساء العاملات في القطاع البحري. ودعمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال مبادرة البلد بشأن المرأة في القطاع البحري.

باء - الهجرة عن طريق البحر

36 - وعلى الرغم من تدابير الاستجابة الوطنية المتصلة بجائحة كوفيد-19، مثل إغلاق الحدود أو القيود المفروضة على الدخول، واصل اللاجئين والمهاجرون القيام برحلات غير نظامية وخطيرة عن طريق البحر بحثاً عن الحماية الدولية. وتعرض اللاجئين والمهاجرون، لا سيما النساء والأطفال والفئات المعرضة للأذى، لمخاطر متزايدة مصدرها الاتجار والاختطاف للحصول على فدية والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس وغير ذلك من أشكال المعاملة اللاإنسانية والمهينة. كما واجه اللاجئين والمهاجرون تأخيرات في النزول من السفن، ومنعهم من الدخول، وقلة فرص الحصول على المعلومات واللجوء والحماية. وشكّل انخفاض قدرات البحث والإنقاذ تحديات إضافية.

37 - وخلصت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في قرار اتخذته بشأن مجموعة من المهاجرين في البحر إلى أن بعض العناصر، بما في ذلك الاتصال الأولي الذي أجرته السفينة المنكوبة، والقرب الشديد من تلك السفينة، والالتزامات ذات الصلة للدولة بموجب قانون البحار والاتفاقية الدولية للبحث والإنقاذ في البحار، أقامت علاقة خاصة من التبعية بين الدولة والأفراد الذين كانوا في محنة. وخلصت اللجنة إلى أن الدولة ملزمة بضمان حق الأفراد الخاضعين لسيطرتها أو تبعيتها في الحياة، بصرف النظر عما إذا كان الأفراد في منطقة بحرية خاضعة لولايتها.

38 - وفي الفترة بين سبتمبر/أيلول 2020 وأبريل/نيسان 2021، عبر ما يقرب من 68 600 لاجئ ومهاجر البحر إلى أوروبا عن طريق البحر الأبيض المتوسط وجزر الكناري، ويعتقد أن أكثر من 1 700 شخص لقوا حتفهم أو فقدوا في البحر. وتم إنزال حوالي 8 650 لاجئاً ومهاجراً في ليبيا، على الرغم من أن تقارير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كانت تقيد بأن ليبيا ليست مكاناً آمناً للعودة أو النزول براً، وأن عمليات العودة هذه يمكن أن تنتهك مبدأ عدم الإعادة القسرية بسبب استمرار العنف وانعدام الأمن، فضلاً عن انتهاكات حقوق الإنسان.

39 - وتم إنقاذ أكثر من 13 500 لاجئ ومهاجر قادمين من ليبيا وتونس، ووصل 23 700 إلى جزر الكناري. وفي تطور متصل، دعت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، إلى توسيع نطاق عمليات البحث والإنقاذ التي تقومها الدول وإنشاء آليات آمنة ويمكن التنبؤ بها للنزول براً. وقد أتاح اتفاق جديد بشأن الهجرة واللجوء، اقترحه المفوضية الأوروبية، فرصاً لمعالجة هذه القضايا، وينبغي أن يعكس أفكاراً سياسية تؤخذ من الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين.

40 - وواصل اللاجئين والمهاجرون من إثيوبيا والصومال القيام برحلات خطيرة عبر خليج عدن إلى اليمن. ويعتقد أن ما لا يقل عن 90 شخصاً غرقوا في أربعة حوادث منفصلة منذ أيلول/سبتمبر 2020، وسجل حادثاً تحطم سفينتين في آذار/مارس ونيسان/أبريل 2021. وفي جنوب شرق أفريقيا، ازداد زيادة كبيرة عدد طالبي اللجوء الذين يسافرون عبر قناة موزامبيق للوصول إلى جزيرة مايبوت القمرية. وفي غرب ووسط أفريقيا، استؤنفت الهجرة غير النظامية على متن قوارب مهلهلة بسبب تشديد الرقابة والمخاطر على طول طرق أخرى، مما أدى في كثير من الأحيان إلى خسائر في الأرواح. وقُدِّم الدعم في تكييف التشريعات المحلية لتحقيق نهج أكثر اتساقاً وشمولاً إزاء الهجرة المختلطة ومزيج القادمين عن طريق البحر.

41 - وبحلول نهاية عام 2020، أفادت تقارير بأن ما يقرب من 200 000 فنزويلي قد نزحوا إلى بلدان منطقة البحر الكاريبي المجاورة. وأبلغ عن وقوع حوادث متعددة لتحطم سفن وفقدان قوارب قبالة جمهورية فنزويلا البوليفارية ونجم عنها حالات غرق وفقدان أشخاص. وفي مواجهة هذه التحديات، دعمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين السلطات الوطنية في المنطقة لضمان تنفيذ نظم الدخول والإحالة المراعية للحماية، وبدائل الاحتجاز، والاستقبال والتعرف على الهوية الكافيين. وقدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تدريباً للسلطات الوطنية بشأن تهريب المهاجرين عن طريق البحر.

42 - وفارق الحياة ما يقرب من 200 لاجئ من الروهينغا كانوا يحاولون الوصول إلى ماليزيا بحراً في عام 2020. وفي بعض الحالات، أعيدت القوارب التي كانت تحمل لاجئين إلى المياه الدولية أو احتجز اللاجئين الذين تم إنقاذهم إلى أجل غير مسمى في ظروف لا تستوفي معايير المكان الآمن بموجب المبادئ التوجيهية للمنظمة البحرية الدولية بشأن معاملة الأشخاص الذين يجري إنقاذهم في البحر. وفي تطور متصل، قدمت المفوضية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للهجرة توصية مشتركة في الاجتماع الخامس عشر لكبار المسؤولين في الفريق المخصص لعملية بالي بشأن تهريب الأشخاص والاتجار بهم وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية بعقد مؤتمر إقليمي بشأن سلامة الحياة في البحر.

سادسا - السلامة والأمن البحريان

43 - نظرا إلى تأثير جائحة كوفيد-19 على سكان العالم والاقتصاد العالمي، لذا كانت السلامة والأمن البحريان أمرين حيويين لإيصال الإمدادات الحيوية بشكل مستدام وللتجارة العالمية. وقد أثرت الجائحة تأثيرا كبيرا على صناعة النقل البحري، بما في ذلك من حيث سلامة البحارة وعمال الموانئ والتشغيل الآمن للسفن. كما أنها أثارت تحديات جديدة تتعلق بالسلامة والأمن، مثل الأمن السيبراني في مجال النقل البحري، وكان لها تأثير على قدرة بعض الدول على تنفيذ تدابير الرصد والتحكم والمراقبة وغيرها من تدابير الإنفاذ. ويلزم تكثيف الجهود لمواجهة هذه الآثار والتحديات الجديدة.

44 - وفي طائفة واسعة من التطورات التي جرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرز تقدم في تعزيز مبادرات الأمن والسلامة البحرية. وعلى الصعيد العالمي، عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة رفيعة المستوى بشأن موضوع "تعزيز الأمن البحري: أهمية التعاون الدولي" كأولوية ملحة. وانتهت المنظمة البحرية الدولية من عملية تقييم إمكانية تطبيق صكوكها النازمة على السفن التي تتمتع بخاصية التشغيل الذاتي بدرجات متفاوتة، وأحرزت تقدما بشأن تمرين المراقبة النازمة المتعلقة باستخدام سفن السطح البحرية الذاتية التشغيل. وتمت الموافقة على مبادئ توجيهية للسلامة بالنسبة لفئات معينة من مراكب الصيد ويخوت الاستجمام المبحرة في المياه القطبية. واستمر العمل على مطابقة القواعد المتعلقة بتصميم وبناء ناقلات السواكب وناقلات النفط بمعايير بناء السفن القائمة على الأهداف، وتشجيع اتخاذ إجراءات ملموسة لمنع التسجيل الاحتيالي والسجلات الاحتيالية للسفن واستخدام زيت الوقود المنخفض الكبريت. كما أحرز تقدم بشأن اللوائح التنظيمية النموذجية لسلامة العبّارات المحلية.

45 - وواصلت المنظمة الهيدروغرافية الدولية جهودها لضمان الدعم الهيدروغرافي لسلامة الملاحة البحرية وكفاءتها، بما في ذلك عن طريق وضع معايير وتوجيهات بشأن المعلومات الهيدروغرافية، ودعم التنفيذ الكامل لـ "الملاحة الإلكترونية" بالتعاون مع المنظمة البحرية الدولية، وإنتاج مجموعات بيانات ومنتجات قياس الأعماق بالتعاون مع اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في إطار مخطط عام لقياس الأعماق لمشروع المحيط ومشروع قاع البحار لعام 2030. وواصلت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية تعاونها مع المنظمة البحرية الدولية والمنظمة الهيدروغرافية الدولية بشأن تقديم المعلومات والتنبؤات والتحذيرات المنسقة والموحدة المتعلقة بالأرصاد الجوية والأوقيانوغرافية. وبُذلت جهود أيضا لتقليل حوادث التصادم بين الحيتانيات والسفن إلى أدنى حد ممكن، بما في ذلك من خلال قاعدة بيانات عن حوادث اصطدام السفن بالحيوانات البحرية.

سابعا - تغير المناخ والمحيط

46 - كما ورد مؤخرا في تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، بات في حكم المؤكد الآن أن التأثير البشري أدى إلى احترار الغلاف الجوي والمحيطات والأرض. وقد طرأت تغيرات واسعة النطاق وسريعة في الغلاف الجوي والمحيطات والغلاف الجليدي والمحيط الحيوي على نطاق لم يسبق له مثيل. وكثير من التغيرات لا رجعة فيها وستدوم فترات تتراوح بين قرون وآلاف السنين، لا سيما التغيرات في المحيطات والصفائح الجليدية ومستوى سطح البحر العالمي.

47 - ويمتص المحيط نحو 90 في المائة من الحرارة الناتجة عن انبعاثات غازات الدفيئة و 30 في المائة من انبعاثات الكربون، وبهذا فإنه يتحمل معظم عبء الاحتراز العالمي الناجم عن الأنشطة البشرية. والآثار ذات الصلة، بما في ذلك احتراز المحيطات، والتحمض، وإزالة الأكسجين، وذوبان الغلاف الجليدي، وارتفاع مستوى سطح البحر، وتفاقم الكوارث الطبيعية، تدمر حياة البشر وسبل عيشهم، لا سيما في المجتمعات الساحلية المعرضة للأذى، فضلا عن الحياة البحرية والساحلية والنظم الإيكولوجية، ومن المتوقع أن تتفاقم هذه الآثار. وكانت السنوات الست الماضية هي الأكثر دفئا على الإطلاق، حيث بلغت درجة حرارة المحيطات ومتوسط مستويات سطح البحر العالمية أعلى قيم من القيم المسجلة.

48 - ولا تزال إجراءات التخفيف العاجلة حاسمة. وفي حين التزمت البلدان بأهداف الوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر بحلول منتصف القرن، ارتفعت مستويات انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في عام 2019، وارتفعت درجات الحرارة بالمعدلات الحالية بأكثر من ثلاث درجات مئوية خلال القرن الحالي، وهو ما يتجاوز بكثير الأهداف العالمية. وسيكون من الضروري زيادة الإجراءات على المدى القريب، التي تتجلى في المساهمات المحددة وطنيا، لبلوغ أهداف اتفاق باريس، التي تشمل العديد من الإمكانات لاتخاذ إجراءات تتعلق بالمحيطات.

49 - ومن بين الإجراءات المتخذة على الصعيد الحكومي الدولي، عقدت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ حوارا بشأن تغير المحيطات وتغير المناخ لتعزيز إجراءات التكيف والتخفيف، وحددت خيارات وفرصا لاتخاذ إجراءات. ونظر الاجتماع الحادي والعشرون للعملية الاستشارية غير الرسمية في موضوع "ارتفاع مستوى سطح البحر وآثاره". وتابعت لجنة القانون الدولي أعمالها المتعلقة بارتفاع مستوى سطح البحر من منظور القانون الدولي. وفي الاجتماع الحادي والخمسين لقادة منتدى جزر المحيط الهادئ، اعتمدت أستراليا ونيوزيلندا ودول المحيط الهادئ الجزرية الصغيرة النامية إعلانا بشأن الحفاظ على المناطق البحرية في مواجهة ارتفاع مستوى سطح البحر المتصل بتغير المناخ. وقد عملت شراكة مراكش للعمل المناخي العالمي على زيادة الوعي بالتفاعلات بين المحيطات والمناخ.

50 - وفي ما يتعلق بالانبعاثات الناجمة عن النقل البحري، وافقت المنظمة البحرية الدولية على إدخال تعديلات على التدابير الإلزامية الجديدة لخفض كثافة الكربون المنبعث من السفن بنسبة 40 في المائة على الأقل بحلول عام 2030 مقارنة بعام 2008، وعززت متطلبات تصميم كفاءة استخدام الطاقة. ولكن قد تكون هناك حاجة إلى تحولات أعمق في تكنولوجيا المحركات والوقود.

51 - ودعما للتخفيف من آثار تغير المناخ، استهدفت مشاريع مختلفة حماية وحفظ النظم الإيكولوجية للكربون الأزرق، بما في ذلك أشجار المانغروف، فضلا عن حماية النظم الإيكولوجية للشعاب المرجانية واستصلاحها. ونظر الفريق العامل 41 المعني بالتدخلات المتعلقة بالمحيطات من أجل التخفيف من آثار تغير المناخ الذي أنشأه فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية في التحديات والإمكانات في مجال الهندسة الجيولوجية البحرية. وقد أنشئ إطار للتعاون الدولي لتشجيع نشر الطاقة المتجددة على نطاق واسع في المحيطات والمساهمة في إزالة الكربون من قطاع الطاقة.

52 - وفي ما يتعلق بالتكيف، وضعت اتفاقية حماية وإدارة وتنمية البيئة البحرية والساحلية لمنطقة شرق أفريقيا عدة أدوات لتقييم مدى تعرض المجتمعات المحلية لتغير المناخ. وفي إطار برنامج عمل نيروبي المتعلق بتأثيرات تغير المناخ والقابلية للتأثر به والتكيف معه، الذي أنشئ بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أعطيت الأولوية للمحيطات والمناطق الساحلية والنظم الإيكولوجية في التصدي للأثار والقابلية للتأثر والتكيف مع تغير المناخ، مع التركيز على دعم أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية. وفيما يتعلق بالتحديات التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية، أجريت بحوث بشأن آثار ارتفاع مستوى سطح البحر ومبادرات التكيف. وأكد قادة منتدى جزر المحيط الهادئ التزامهم بترسيم الحدود البحرية غير المبثوث فيها وضمان الاستحقاقات البحرية في ضوء التهديدات التي يشكلها ارتفاع مستوى سطح البحر. وقد انعكست الالتزامات أيضا في الملاحظات التي أبدت بالاقتران مع إيداع قوائم بالإحداثيات الجغرافية للنقاط المتعلقة بخطوط الأساس والحدود الخارجية للمناطق البحرية بموجب الاتفاقية.

53 - واستمرت البحوث بشأن الآثار الإقليمية لتغير المناخ، في حين تم تعزيز نظم الرصد العالمية لتوفير بيانات حيوية. وقد نُظر في الحلول التكنولوجية لتقييم وإدارة المخاطر المتصلة بالمناخ في المناطق الساحلية. وواصل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تعزيز فهم تغير المناخ وآثار الظواهر الجوية الشديدة على الهياكل الأساسية للنقل الساحلي والمساعدة في وضع تدابير للاستجابة للتكيف، لا سيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية. واتخذت إجراءات لدعم تقييمات الأضرار والخسائر في أنشطة إدارة مخاطر الكوارث والإنذار المبكر والتأهب لها.

54 - وواصلت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية تقديم دعم الخبراء على أساس علم المناخ للمشاريع الممولة من الصندوق الأخضر للمناخ. ودعم مركز الكمنولث للوصول إلى التمويل المتعلق بالمناخ الدول الصغيرة والمعرضة للأذى للحصول على أكثر من 40 مليون دولار من التمويل المناخي، وذلك بتطوير القدرة على الوصول إلى البيانات والمعلومات واستخدامها. كما حصلت البلدان على المساعدة في مجال الأطر القانونية وإدراج منظورات الشباب في مقترحات مشاريع تغير المناخ.

55 - وقدمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية الدعم التقني والخبرة الفنية للدول، بما في ذلك فيما يتعلق بعمليات وآليات تغير المناخ وآثار المحيطات، وتيسير وتعزيز المعرفة بآثار حمض المحيطات، والمساعدة في وضع حلول قائمة على الطبيعة واستراتيجيات للتكيف مع تغير المناخ. وقدمت اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو الدعم للدول في قياس وتدوين حمض المحيطات، وعقدت اجتماعات لأصحاب المصلحة في بحوث كربون المحيطات وعمليات الرصد المنهجية، وواصلت الاضطلاع بأعمال تتعلق بالكربون الأزرق، وبجهود علمية وجهود لتنمية القدرات فيما يتعلق بإزالة الأكسجين.

ثامنا - استدامة المحيطات

56 - ظلت استدامة المحيطات محور تركيز الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق الأهداف والغايات المتصلة بالمحيطات في خطة عام 2030 وأهداف آيتشي للتنوع البيولوجي، وكذلك في سياق عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة، وعقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية، وكلاهما يغطي الفترة 2021-2030. ولا تزال هناك صعوبات تواجه تحقيق هذه الأهداف والغايات، التي تقامت بسبب آثار جائحة كوفيد-19. وتناولت المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى التي عقدها رئيس الجمعية العامة في 1 حزيران/يونيه 2021 هذه الجوانب، بما في ذلك آثار الجائحة على اقتصاد المحيطات.

57 - وتكثفت الجهود على جميع المستويات لدعم الاقتصادات المستدامة القائمة على المحيطات، بما في ذلك عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجيات وخطط عمل وأدوات إدارية؛ وتعزيز التجارة المستدامة في السلع والخدمات المتصلة بالمحيطات؛ وتطوير آليات تمويل مبتكرة؛ وزيادة الوعي والفهم العلمي والنهوض بالابتكارات التكنولوجية؛ وبناء أطر تنظيمية أكثر مرونة وشمولا واستدامة؛ وتنفيذ القانون الدولي، كما هو مبين في الاتفاقية والصكوك ذات الصلة.

58 - وأبرزت التحديات المستمرة التي تواجه استدامة المحيطات بسبب تدهور صحة المحيطات والضغوط المتزايدة ضرورة معالجة القضايا البيئية الملحة، مثل تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث⁽⁸⁾. بيد أن الاستثمارات في الاقتصادات المستدامة القائمة على المحيطات لا تزال منخفضة، ومن الضروري اتباع نهج مبتكرة لتعبئة رأس المال المختلط. كما أن هناك حاجة إلى تقييم ومعالجة آثار الجائحة على استدامة المحيطات.

59 - ولا يزال بناء القدرات أمرا بالغ الأهمية، لا سيما في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، من أجل تخطيط وتنمية الاقتصادات المستدامة القائمة على المحيطات، بما في ذلك ما يتعلق بالإدارة المستدامة للأنشطة البشرية ذات الصلة. وحددت خريطة الطريق للتجديد بتنفيذ برنامج عمل فيينا في السنوات الخمس المتبقية، التي اعتمدتها مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، الإجراءات والأنشطة الرئيسية لزيادة الوعي وقدرة البلدان النامية غير الساحلية على الاستفادة من تنمية الاقتصادات المستدامة القائمة على المحيطات.

ألف - زيادة المعرفة بعلوم وتكنولوجيا البحار وفهمها وإشاعتها

60 - ستكون زيادة المعرفة العلمية، وتطوير القدرات البحثية ونقل التكنولوجيا البحرية أمرا أساسيا لتحويل علاقة البشرية بالمحيطات، والتعافي بشكل أفضل من جائحة كوفيد-19 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتحقيقا لهذه الغاية، تواصل بذل الجهود على جميع المستويات لإشاعة فهم أفضل للمحيطات، بما في ذلك في سياق الآثار البشرية على النظم الإيكولوجية البحرية والتغيرات في البيئة البحرية؛ وزيادة القدرة البحثية للدول النامية؛ وتشجيع الدراية بأمور المحيطات؛ وتعزيز تطوير ونقل التكنولوجيات وأدوات الإدارة القائمة على العلم لدعم التنمية المستدامة للمحيطات ومواردها.

61 - وكان إنجاز التقييم العالمي الثاني للمحيطات وإطلاقه في عام 2021 معلما هاما ونتاجا رئيسيا للدورة الثانية من العملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية. وقد ساعد التقييم على تقدير الاتجاهات منذ صدور التقييم البحري العالمي المتكامل الأول، الذي أجري في عام 2015، وتحديد الثغرات الحالية في المعرفة وبناء القدرات، الأمر الذي سيُسَرِّشُ به في الجهود الرامية إلى تعزيز علوم وتكنولوجيا البحار. ووفقا للدورة الثالثة من العملية المنتظمة (2021-2025)، التي بدأت في كانون الثاني/يناير 2021، قد يكون هناك تقييم جديد أو تقييمات لحالة البيئة البحرية، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز الدعم للعمليات الحكومية الدولية الأخرى المتصلة بالمحيطات والتفاعل معها، وبرنامج متماسك بشأن بناء القدرات لتعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات المتعلقة بالمحيطات (انظر A/75/362، المرفق).

(8) انظر www.unep.org/resources/making-peace-nature.

62 - وولّد عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة زخماً للتصدي للتحديات التي تواجه تحقيق إمكانات علوم المحيطات. واستمرت الجهود على الصعيدين الإقليمي والعالمي لدعم تنفيذ العقد وتحقيق أهدافه. وشملت المجموعة الأولى من الإجراءات المعتمدة للعقد 28 برنامجاً و 33 مساهمة في جميع أحواض المحيطات⁽⁹⁾. وشكلت هذه الجهود، إلى جانب ستة إجراءات مسجلة قادت بها كيانات الأمم المتحدة، اللبنة الأساسية الأولى للعقد، حيث تطرقت إلى مواضيع متنوعة مثل إدارة المنطقة المتوسطة، ومصادر الأسماك المرنة، والتراث الثقافي المغمور بالمياه، والقدرة على الصمود في الشعاب المرجانية، ورصد المحيطات، ومحو الأمية في المحيطات. وتناولت المبادرات الشاملة أيضاً تنمية القدرات، والشؤون الجنسانية، والمهنيين في مجال المحيطات في بداية حياتهم المهنية طوال العقد، وتعزيز إدارة المحيطات في الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ. كما بذلت جهود في سياق أكثر من 20 لجنة وطنية وعدة مبادرات إقليمية حفزت على المشاركة في تصميم إجراءات مستقبلية للعقد. وقد أنشئ تحالف عقد المحيطات للاستفادة من الالتزامات بالموارد المالية والعينية ومضاعفتها، مما يؤدي دوراً رئيسياً في جهود تعبئة الموارد.

63 - ولا يزال تعزيز مراقبة المحيطات وجمع البيانات وتبادل المعلومات يحظى باهتمام ذي أولوية. واتخذت إجراءات لتحسين النظام العالمي لرصد المحيطات وزيادة توافر البيانات وإمكانية الوصول إليها وإمكانية استخدامها، بما في ذلك عن طريق التوحيد والمواءمة، ومعالجة آثار الجائحة على عمليات رصد المحيطات، ومنع تخريب طوافة جمع البيانات، وتنفيذ الاتفاقية فيما يتعلق برصد المحيطات. وأدخلت تحسينات على خدمات تجهيز البيانات والتنبؤ. وفي إطار عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة، تهدف اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو إلى تطوير الكشف عن أمواج تسونامي وقياسها والتنبؤ بها، بما في ذلك من خلال تكنولوجيات جديدة تستخدم الكابلات البحرية.

64 - وأحرز تقدم كبير في جمع بيانات جديدة تتعلق بالمؤشرين 14-1 و 14-3-1-أ-1 للهدف 14. وأنشئت بالكامل بوابة بيانات عن تجمّص المحيطات لتيسير إعداد تقارير عن المؤشر 14-3-1. وقد أطلق "التقرير العالمي لعلوم المحيطات لعام 2020"، الذي كان بمثابة أساس لإعداد التقارير عن المؤشر 14-3-1-أ-1، لتوفير سجل عالمي عن إدارة علوم المحيطات. بيد أنه لم يؤمن بعد التمويل اللازم لتطوير مؤشر لإمكانات التلوث الساحلي بالمغذيات في إطار المؤشر 14-1-1.

65 - ولكن على الصعيد الوطني، لم يخصص لعلوم المحيطات سوى 1,7 في المائة من ميزانيات البحوث في المتوسط. وآثار الجائحة من بين التحديات الأخرى التي تواجه تعزيز علوم وتكنولوجيا البحار، وتحويل علوم المحيطات إلى بحوث موجهة نحو الحلول تستجيب للاحتياجات المجتمعية، وتصميم حملات مشتركة للنمذجة والمراقبة عبر المحيطات والغلاف الجوي والأرض.

66 - واستمرت الجهود على جميع المستويات لتعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات، بما في ذلك من خلال إجراء تقييمات، مثل "التقرير العالمي عن حالة تكاثر الطحالب الضارة"، الذي نشر في عام 2021، وقدم أول تقييم عن حالة واتجاهات تكاثر الطحالب الضارة في جميع أنحاء العالم.

(9) انظر www.oceandecade.com/resource/166.

باء - حفظ الموارد البحرية الحية واستغلالها على نحو مستدام

67 - على الرغم من آثار جائحة كوفيد-19، استمرت الأنشطة خلال الفترة المشمولة بالتقرير من أجل تعزيز حفظ الموارد البحرية الحية واستخدامها استخداماً مستداماً.

68 - وعلى الصعيد العالمي، اتخذت قرارات في الدورة الرابعة والثلاثين للجنة مصائد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن تنفيذ خطة عام 2030، ومصائد الأسماك الحرفية الصغيرة النطاق، ونهج النظم الإيكولوجية إزاء مصائد الأسماك، ومكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وعمليات مصائد الأسماك العالمية والإقليمية. وكان الاجتماع الثالث للدول الأطراف في الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه بمثابة مؤتمر استعراضي، حيث وافقت الوفود، في جملة أمور، على بدء المرحلة التجريبية لنظام عالمي لتبادل المعلومات وإنشاء فريق عامل مخصص فيما بين الدورات لتحسين فعالية الاتفاق. وأطلقت خطة العمل العالمية للسنة الدولية للمصائد الحرفية وتربية الأحياء المائية.

69 - وأحرز تقدم أيضاً في منظمة التجارة العالمية بشأن الحد من إعانات مصائد الأسماك الضارة. وقدم رئيس المفاوضات مشروع نص منقح بشأن إعانات مصائد الأسماك وتعهد الأعضاء بالانتهاء من المفاوضات قبل المؤتمر الوزاري الثاني عشر، الذي تأجل في عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19 وسيُعقد في جنيف خلال الفترة من 30 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 3 كانون الأول/ديسمبر 2021.

70 - ولمواصلة الزخم المستمد من المؤتمر الوزاري بشأن سلامة سفن الصيد والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، المعقد في عام 2019، نظمت المنظمة البحرية الدولية ندوات إقليمية مرتبطة على شبكة الإنترنت وأجرت مناقشات ثنائية مع الدول التي وقعت إعلان توريمولينوس المتعلق باتفاق كيب تاون لعام 2012 بشأن تنفيذ أحكام بروتوكول توريمولينوس لعام 1993 المتعلق باتفاقية توريمولينوس الدولية لسلامة سفن الصيد لعام 1977 (اتفاق كيب تاون) والتزمت بالتصديق على اتفاق كيب تاون لعام 2012 المتعلق بسلامة سفن الصيد ومكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم بحلول الذكرى العاشرة لاعتماده. ونشرت منظمة العمل الدولية أيضاً مبادئ توجيهية لعمليات التفتيش التي تجريها دولة العلم ودولة الميناء بموجب اتفاقية العمل البحري لعام 2006.

71 - وعلى الصعيد الإقليمي، بدأ نفاذ الاتفاق المتعلق بمنع مصائد الأسماك غير المنظمة في أعالي البحار في وسط المحيط المتجمد الشمالي في 25 حزيران/يونيه 2021، بهدف تنظيم الصيد التجاري المحتمل في المنطقة في المستقبل. واتخذت المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك خطوات هامة لإدارة مصائد الأسماك في حدود اختصاصها، على الرغم من التحديات المتصلة بمصائد الأسماك.

جيم - حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها وحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام

72 - على الصعيد العالمي، فإن مصادر التلوث البرية هي التي تسهم أكثر من غيرها في التلوث البحري. وكان التلوث البلاستيكي وغيره من الحطام البحري موضع اهتمام وتركيز خاصين، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تحسين فهم تدفقات الحطام البحري الناجمة عن جائحة كوفيد-19. ورغم أن التعديلات التي أدخلت على اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود فيما يتعلق بالنفايات البلاستيكية قد بدأت في 1 كانون الثاني/يناير 2021، فقد استمرت المناقشات بشأن تعزيز الإطار

العالمي لمعالجة القمامة البحرية والتلوث البلاستيكي، بما في ذلك من خلال اتفاق ملزم قانوناً أو صك آخر. وعُقد مؤتمر وزاري في الفترة التي سبقت الاجتماع الخامس لجمعية الأمم المتحدة للبيئة للمساعدة في بناء رؤية عالمية لمعالجة القمامة البحرية والتلوث البلاستيكي.

73 - واستمر العمل في مجال الإدارة السليمة بيئياً للنفايات، بما في ذلك النفايات البلاستيكية والمنزلية والنفايات الإلكترونية، والصرف الصحي وإدارة مياه الصرف الصحي، فضلاً عن رصد وتحليل مختلف الملوثات العضوية الثابتة والزئبق والنويدات المشعة.

74 - واتخذت تدابير أخرى لمعالجة طائفة من مصادر التلوث والضغط الأخرى، بما في ذلك إزالة الأكسجين في المحيطات، وتلوث المغذيات وفطر المغذيات، وتكاثر الطحالب الضارة، وتحمض المحيطات، والضوضاء تحت الماء من صنع الإنسان، والأنواع المغيّرة.

75 - وتثير الانسكابات النفطية وتسرب مواد خطرة من السفن والمنشآت البرية قلقاً بالغاً، ويجري تقديم المساعدة التقنية في مناطق مختلفة. واتخذت تدابير للتخفيف من الآثار على البيئة البحرية الناجمة عن الشحن، بما في ذلك ما يتعلق بالكبريت وغيره من الانبعاثات، والنظم المضادة للحشف، ومخلفات البضائع، وغسل الخزانات من المواد السائلة الضارة، وإدارة مياه الصابورة، وإعادة التدوير المستدامة للسفن.

76 - وفيما يتعلق بحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام، لم يتحقق أي من أهداف آيتشي للتنوع البيولوجي على المستوى العالمي في الموعد النهائي المقرر في عام 2020. وأبرز التقييم العالمي الثاني للمحيطات التحسينات التي طرأت على فهم توزيع الأنواع والموائل ووضعها وآثار الضغوط البشرية المنشأ؛ ومع ذلك، لا تزال هناك فجوات، لا سيما فيما يتعلق بالنظم الإيكولوجية في أعماق البحار وأنواع العوالق في المحيطات المفتوحة والأنواع القاعية.

77 - ودعماً للإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، تهدف الأنشطة إلى وضع وصقل مؤشرات لإطار الرصد فيما يتعلق بقضايا التنوع البيولوجي البحري والساحلي. ونظرت الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في الطرائق المحتملة لتعديل وصف المناطق البحرية الجديدة والقائمة ذات الأهمية الإيكولوجية أو البيولوجية.

78 - وظلت الأنواع البحرية المهاجرة والشعاب المرجانية والنظم الإيكولوجية المرتبطة بها وأشجار المانغروف والأعشاب البحرية ومناطق المياه الباردة والنظم الإيكولوجية في أعماق البحار محط اهتمام، مع ما أفيد عن حدوث طفرة في مشاريع استصلاح النظم الإيكولوجية الساحلية، بما في ذلك أشجار المانغروف، ومروج الأعشاب البحرية، وغابات عشب البحر، والشعاب المرجانية والمحارية⁽¹⁰⁾. واضطلع بأعمال لمنع الملوثات والضغطات والحد منها والتحكم فيها، بما في ذلك آثار تغير المناخ، على التنوع البيولوجي البحري، فضلاً عن آثار التجارة الدولية.

79 - وتحولت نهج الإدارة بصورة متزايدة من الاستخدام القطاعي إلى النظر في الروابط المتنوعة بين الجوانب الإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. واستمر العمل في تحسين النهج الشاملة لعدة قطاعات والمتكاملة لمعالجة الآثار التراكمية للأنشطة البشرية على النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية،

(10) أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، "التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي 5" (مونتريال، 2020). انظر أيضاً www.cbd.int/marine/gbo5.

بما في ذلك من خلال استراتيجيات التنوع البيولوجي البحري والساحلي وتعميم قضايا التنوع البيولوجي البحري والساحلي في استراتيجيات وخطط عمل أوسع للتنوع البيولوجي. وتم تعزيز تنفيذ تخطيط الحيز البحري ونهج النظم الإيكولوجية.

80 - وتقدّم تحديد وتطبيق الأدوات الإدارية المناطقية، بما في ذلك تعيين المناطق البحرية المحمية. وفي عام 2020، غطت هذه المناطق 18 في المائة من المحيطات الواقعة ضمن الولايات القضائية الوطنية، في حين تمت حماية 1 في المائة من المناطق البحرية خارج الولاية الوطنية، وهي تمثل نحو 8 في المائة من المحيطات كلها. ورغم تحقق هدف آيتشي للتنوع البيولوجي رقم 11 من الناحية العددية، كان التقدم متواضعا فيما يتعلق بحماية المجالات الهامة للتنوع البيولوجي، والتمثيلية الإيكولوجية والاتصال، وفعالية الإدارة. وعلى الصعيد الإقليمي، هناك اقتراح قيد النظر لتعيين منطقة بحرية محمية خارج نطاق الولاية الوطنية لحماية الطيور البحرية، يشار إليها باسم المنطقة المحمية البحرية لتيار شمال الأطلسي وإيفلينوف سيمانوت.

81 - وفي استعراض لتنفيذ خطة الإدارة البيئية الإقليمية لمنطقة كلاريون - كليبرتون في المنطقة، أوصت السلطة الدولية لقاع البحار بإنشاء أربع مناطق إضافية ذات أهمية بيئية خاصة. كما اضطلع بأعمال لدعم وضع مثل هذه الخطط في مناطق أخرى ذات أولوية في المنطقة، لا سيما في مرتفع وسط المحيط الأطلسي الشمالي وشمال غرب المحيط الهادئ.

تاسعا - تعزيز التعاون والتنسيق الدوليين، بما في ذلك من خلال نهج متكاملة وشاملة لعدة قطاعات

82 - استهدفت مجموعة واسعة من الأحداث والمبادرات تعزيز التعاون والتنسيق على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال نهج متكاملة وشاملة لعدة قطاعات لتنفيذ الصكوك والسياسات المتصلة بالمحيطات. كما بحثت الدول والمنظمات الحكومية الدولية وأصحاب المصلحة الآخرون في سبل ابتكارية لمعالجة قضايا المحيطات في ضوء جائحة كوفيد-19، بما في ذلك من خلال أحداث افتراضية أو مختلطة وعقد اجتماعات حكومية دولية في أشكال منقحة.

83 - ومن بين هذه التطورات، عقدت شبكة الأمم المتحدة للمحيطات حدثا افتراضيا رفيع المستوى لتقييم المبادرات الجارية المتعلقة بالمحيطات في ضوء الجائحة وتحقيق تنسيق وتعاون معزز بين الوكالات بشأن قضايا المحيطات والمناطق الساحلية بعد عام 2020⁽¹¹⁾. وتبادل أعضاء شبكة الأمم المتحدة للمحيطات الأساليب والخبرات عن تنفيذ الولايات والأنشطة خلال فترة انتشار الجائحة. وعقدت شبكة الأمم المتحدة للمحيطات أيضا مداوالات عن بعد في نيسان/أبريل 2021 لمناقشة واعتماد برنامج عمل الشبكة لعام 2021 بشكل خاص⁽¹²⁾. وواصل فريق الاتصال التابع لشبكة الأمم المتحدة للمحيطات المساهمة في خطة تنفيذ العقد من أجل إطلاق عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة. كما ساهم أعضاء

(11) انظر www.media.un.org/en/asset/k1m/k1mvc196lu.

(12) متاح على الرابط: www.unoceans.org/documents/en.

شبكة الأمم المتحدة للمحيطات في جزء مخصص خلال الاحتفال باليوم العالمي للمحيطات، الذي شهد حدثاً افتراضياً تحت شعار ”المحيط: الحياة وسبل العيش“⁽¹³⁾.

84 - وخلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي عقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بشأن موضوع ”التعافي المستدام والمرن من آثار جائحة كوفيد-19 على نحو يعزز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة: بناء مسار شامل وفعال لتحقيق خطة عام 2030 في سياق عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة“، اعتمد الوفود إعلاناً وزارياً (E/HLS/2021/1) أكدوا فيه مجدداً على الأهمية البالغة لحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام، بما في ذلك التصدي للنفايات البلاستيكية وغيرها من النفايات في المحيطات، والحد بشكل كبير من التلوث البحري بجميع أنواعه، وضمان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. ولاحظت الوفود بقلق أن الغايات التي حدد موعدها النهائي في عام 2020 في إطار خطة عام 2030 لم تتحقق بالكامل، بما في ذلك عدة غايات في إطار الهدف 14، وأعربت عن التزامها بتحقيق هذه الغايات في إطار زمني متسارع.

85 - وأنشأ فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية، الذي يواصل العمل إلى حد كبير من خلال الوسائل الافتراضية، فريق عمل جديداً معنياً بآثار تغير المناخ على الملوثات في المحيطات تحت قيادة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وشارك في رعايته برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الحكومية الدولية التابعة لليونسكو والمنظمة البحرية الدولية.

عاشراً - بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية للدول

86 - اضطلعت منظمات ووكالات كثيرة بمبادرات لبناء القدرات من أجل مساعدة الدول النامية في إدارة أنشطة وموارد وحيز المحيطات بطريقة مستدامة، بما في ذلك من خلال تنفيذ الاتفاقية والصكوك ذات الصلة. ورغم أن جائحة كوفيد-19 تؤثر على العديد من الأنشطة، فإنها أتاحت أيضاً فرصاً لاختبار أساليب جديدة للتنفيذ الافتراضي لبرامج بناء القدرات في المستقبل.

87 - وفي سياق هذه الجهود الواسعة، قدمت شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الشؤون القانونية المعلومات والمشورة والمساعدة إلى الدول والمنظمات الحكومية الدولية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة من خلال برامجها لبناء القدرات، بما في ذلك مشاريع المساعدة التقنية والزمالات والمشاركة في المؤتمرات والاجتماعات وحلقات العمل والمناسبات التدريبية⁽¹⁴⁾. وتابعت الشعبة تكيف أنشطتها في مجال بناء القدرات في ضوء الجائحة لضمان مواصلة تقديم المساعدة الفعالة والقائمة على الاحتياجات إلى الدول الأعضاء، لا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية.

(13) انظر www.unworldoceansday.org.

(14) للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر Division for Ocean Affairs and the Law of the Sea list of activities from 1 September 2020 to 31 August 2021، متاح على الرابط التالي: www.un.org/Depts/los/general_assembly/general_assembly_reports.htm.

88 - وبدأت الشعبة مشروعاً تموله الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي لمساعدة بلدان نامية في تنفيذ الاتفاقية والاتفاقيين المتعلقين بتنفيذها، وتعزيز اقتصادات المحيطات المعززة والمستدامة والشاملة للجميع، بطرق منها مراعاة القيود التي تفرضها الجائحة⁽¹⁵⁾. وتعاونت أيضاً مع البنك الدولي في تقديم التدريب على الإنترنت في مجال إدارة المحيطات، بالشراكة مع كلية الحقوق بجامعة ملبورن (أستراليا)، والسلطة، ومنظمة الأغذية والزراعة، وتمول من خلال برنامج الاقتصاد الأزرق التابع للبنك الدولي. وعقدت دورات إقليمية لمنطقة المحيط الهادئ ومنطقة أفريقيا في عام 2021.

89 - وواصلت الشعبة مشروعاً مدته أربع سنوات جرى تمويله من خلال حساب الأمم المتحدة للتنمية ونفذ بالاشتراك مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لمساعدة بربادوس وبليز وكوستاريكا في تطوير استراتيجيات اقتصاد المحيطات والتجارة وتحقيق الفوائد الاقتصادية من الاستخدام المستدام للموارد البحرية⁽¹⁶⁾. وشملت المرحلة النهائية أنشطة محددة الأهداف لبناء القدرات في المسائل ذات الأولوية، فضلاً عن دراسة أثر جائحة كوفيد-19 على قطاعات مختارة من اقتصاد المحيطات.

90 - وأكملت الشعبة برنامجاً متعدد السنوات لبناء القدرات في الصومال بشأن الإطار القانوني لحوكمة المناطق البحرية للبلد والتنمية المستدامة لموارده البحرية، في إطار مشروع ممول من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم مبادرات الدول التي تكافح القرصنة قبالة سواحل الصومال. كما عملت على تطوير التدريب الخاص بالملكة العربية السعودية، الذي يهدف إلى بناء القدرات في مجال شؤون المحيطات وقانون البحار، ويركز على الحدود البحرية.

91 - وواصلت الشعبة إدارة تسعة من صناديق التبرعات الاستئمانية لمساعدة الدول النامية على تنفيذ الاتفاقية والاتفاقيين المتعلقين بتنفيذها، ومشاركتها في الاجتماعات والعمليات الحكومية الدولية المتصلة بالمحيطات، وتسوية المنازعات عن طريق المحكمة⁽¹⁷⁾.

الزمالات

92 - منذ عام 2004، وفي سياق برنامج الزمالات الذي يحظى بنجاح وتقدير كبيرين من مؤسسة الأمم المتحدة - نيبون، مُنحت 165 جائزة لمواطنين من 78 بلداً (90 رجلاً و 75 امرأة). ومنذ عام 2018، في إطار البرنامج المشترك بين الأمم المتحدة ومؤسسة نيبون المتعلق بالمحيطات المستدامة، منحت 13 زمالة للاحتياجات الحرجة (8 للنساء و 5 للرجال) و 35 زمالة مواضيعية (19 للنساء و 16 للرجال). وفي الفترة بين 2015 و 2017، مُنح رجلان وثلاث نساء زمالات استراتيجية. وشارك ما مجموعه 62 رجلاً و 58 امرأة منذ عام 2018 في تدريبات تتعلق بالمؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. وقد أكمل ما مجموعه 33 فرداً (18 رجلاً و 15 امرأة) من 30 بلداً نامياً زمالة هاملتون شيرلي أميراسينغ التذكارية منذ إنشائها في عام 1986.

(15) انظر www.un.org/Depts/los/doalos-norway.htm.

(16) انظر <https://unctad.org/projects>.

(17) للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر "Status of voluntary trust funds administered by the Division for Ocean Affairs and the Law of the Sea (1 August 2020 – 31 July 2021)، متاح على الرابط التالي:

www.un.org/Depts/los/general_assembly/general_assembly_reports.htm

93 - وتعطل التنفيذ حضوريا لزمالة هاملتون شيرلي أميراسينغ التذكارية وزمالة الاحتياجات الحرجة والزمالة المواضيعية بسبب الجائحة وما يرتبط بها من قيود واسعة النطاق على السفر. وبعد التأجيل الأولي، مستنفذ هذه الزمالات في النصف الثاني من عام 2021 في شكل مختلط، على أن يبدأ تنفيذ الأنشطة حضوريا من جديد عندما تسمح الظروف بذلك. ونظرا للآثار المستمرة لهذه الجائحة، قررت الشعبة أن تواصل، حتى منتصف عام 2021، تقديم برنامج التدريب الافتراضي الواسع النطاق الذي وضعته ونفذته تحت رعاية زمالة مؤسسة الأمم المتحدة - نيبون وبرنامج الخريجين منذ أوائل عام 2020⁽¹⁸⁾.

حادي عشر - الاستنتاجات

94 - أقر المجتمع الدولي بأن حماية المحيطات واستصلاحها، وهي أكبر نظام إيكولوجي على كوكب الأرض، يجب أن يكونا ضرورة حيوية من ضرورات القرن الحادي والعشرين من أجل تنفيذ خطة عام 2030 والأهداف المناخية المحددة في اتفاق باريس. ولكن لا تزال هناك تحديات كبيرة تقاوم الكثير منها بسبب استمرار جائحة كوفيد-19.

95 - ورغم الجهود المبذولة لتخفيف آثار جائحة كوفيد-19 والتكيف معها، فإنها تطرح تحديات كثيرة أمام القطاعات الاقتصادية القائمة على المحيطات وأولئك الذين يعتمدون على المحيطات ومواردها في الأمن الغذائي وسبل العيش، بما في ذلك المجتمعات الساحلية والفئات المعرضة للأذى التي تواجه بالفعل آثارا غير متناسبة من الضغوط التراكمية على المحيطات، لا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية.

96 - ولا يزال تحقيق المشاركة العالمية في الاتفاقية يمثل أولوية، حيث يمكن تحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية وبيئية كبيرة من تنفيذها الفعال. وقد سمحت الابتكارات في أنشطة المحيطات ومبادراتها بإحراز بعض التقدم خلال الجائحة من أجل مواصلة تنفيذ وتطوير الإطار القانوني المنصوص عليه في الاتفاقية. ويمثل الحدثان التاليان، المقرر عقدهما الآن في عام 2022، فرصتين هامتين لإحراز مزيد من التقدم في هذا الصدد: الدورة الرابعة للمؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام؛ والمؤتمر المؤجل من عام 2020، مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

97 - وسيطلب تحقيق استدامة المحيطات بذل جهود عاجلة وأكبر على جميع الجبهات لقلب مسار الاتجاهات السلبية، بما في ذلك من خلال تطوير العلوم والتكنولوجيا البحرية، وحفظ التنوع البيولوجي البحري والموارد البحرية واستخدامها مستداما، وحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها. ويلزم إجراء تغييرات تحويلية في طريقة إدارة الأنشطة البشرية في المناطق البحرية والساحلية، لا سيما من خلال الاقتصادات المستدامة القائمة على المحيطات، وذلك عن طريق تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة والتنمية الاجتماعية.

(18) انظر www.un.org/oceancapacity/unnf/virtual-training.

98 - وفي الوقت الذي تسعى فيه الدول إلى استرداد عافيتها على نحو أفضل، ستكون هناك حاجة إلى مضاعفة الجهود لإحراز تقدم بشأن أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالمحيطات، التي انتهى أجل بعضها بالفعل، لضمان عدم تخلف أي شخص عن الركب. وستؤدي الاقتصادات المستدامة القائمة على المحيطات دوراً بالغ الأهمية في التعافي من جائحة كوفيد-19 وتحقيق أهداف خطة عام 2030، بما في ذلك من خلال بناء القدرة على الصمود في قطاعات مثل السياحة وصيد الأسماك والشحن والطاقة البحرية المتجددة.

99 - وإضافة إلى الاختتام المتوقع لمبادرات منظمة التجارة العالمية بشأن إلغاء إعانات مصائد الأسماك الضارة، من المتوقع عقد عدد من الاجتماعات الدولية البالغة الأهمية في عام 2022 بشأن قضايا مصائد الأسماك، بما في ذلك المؤتمر الاستعراضي المستأنف بشأن اتفاق الأرصد السمكية واستعراض الجمعية العامة لصيد الأسماك في قاع البحار، الذي سيسهم في استدامة الموارد البحرية الحية على المدى الطويل في أجواء ما بعد جائحة كوفيد-19.

100 - وسيكون تعزيز التعاون والتنسيق، بما في ذلك ما يتعلق بحماية حقوق الإنسان، أمراً حيوياً في الجهود الرامية إلى تحسين محنة اللاجئين والمهاجرين الذين يقومون برحلات خطيرة عن طريق البحر، لا سيما النساء والأطفال، بما في ذلك من خلال النهج العالمية والمتكاملة وتحسين المشاركة في الصكوك ذات الصلة وتنفيذها.

101 - وستؤدي صناعة النقل البحري دوراً أساسياً في التعافي العالمي من جائحة كوفيد-19، من خلال إبقاء سلاسل التوريد العالمية مفتوحة وضمان استمرار تسليم الإمدادات الحيوية. ولا تزال هناك حاجة إلى زيادة الجهود للتصدي للأثار الكبيرة للجائحة على البحارة، فضلاً عن التحديات الجديدة المتعلقة بالسلامة والأمن في سياق الجرائم المقترفة في البحر، بما في ذلك القرصنة والسطو المسلح للسفن والاتجار والتخريب، التي لا تزال تهدد حياة البحارة وسبل عيشهم وأمن المحيطات.

102 - ولم تكن الآثار المدمرة لتغير المناخ على المحيطات أكثر وضوحاً من أي وقت، بما في ذلك الاحترار والتحمض وإزالة الأكسجين وغير ذلك من الآثار ذات الصلة، مثل ارتفاع مستوى سطح البحر، مما يهدد الأرواح وسبل العيش، على الصعيد العالمي. وسيطلب تقادي أسوأ آثار تغير المناخ الانتقال العادل إلى مستقبل مستدام خلال فترة التعافي بعد الجائحة. ورغم أن إجراءات التخفيف والتكيف الجارية هي موضع ترحيب، فإن التدابير غير المترابطة لا تكفي. وسيكون العمل التعاوني المتكامل أمراً أساسياً، بما في ذلك العمل المشترك بين الوكالات على الصعيد العالمي.

103 - ويجب زيادة الجهود من خلال بناء القدرات وتعبئة رأس المال المختلط لدعم الاقتصادات المستدامة القائمة على المحيطات في إطار التعافي من جائحة كوفيد-19 وتحقيق أهداف خطة عام 2030. وستكون المبادرات المستدامة لبناء القدرات حيوية لضمان استعادة الجميع من علاقة أكثر مرونة واستدامة مع المحيطات والمساهمة فيها، مما يحقق أكبر قدر من الفوائد الطويلة الأجل لجميع أصحاب المصلحة. ويمكن أن تؤدي فرص التعلم عن بعد دوراً هاماً، وكانت قد أثبتت أنها تكملة قيمة للتدريب حضورياً.

104 - وكما توضح المساهمات المقدمة في هذا التقرير، فإن تعزيز التعاون والتنسيق الدوليين بشأن قضايا المحيطات، بما في ذلك من خلال نهج وآليات متكاملة وشاملة لعدة قطاعات مثل شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، سيبذل أولوية في الوقت الذي يتعافى فيه العالم من جائحة كوفيد-19. وستحفز هذه الجهود الزخم المتولد عن عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة والدورة الثالثة من العملية المنتظمة لتعزيز استخدام العلوم والتكنولوجيا البحرية لتحقيق استدامة المحيطات.